

الثقافة والهوية

د. محمد عبد العزيز ربيع

الدولة القومية أو الدولة الوطنية nation state هي ظاهرة حديثة في التاريخ الإنساني، بدأت مسيرتها في القرن السابع عشر لتنظيم الشعوب والجماعات ذات الثقافات واللغات المشتركة وتجميعها في دول مستقلة ذات سيادة. ولقد ساهمت تلك الدولة، بحكم أهدافها وكبائيتها الثقافية والسياسية في الإسراع في عملية تفكيك بقايا الإمبراطوريات القديمة والدول الكبرى التي حكمت خلال العهود الغابرة شعوبا كثيرة متعددة الأجناس والثقافات واللغات وسيطرت على مساحات شاسعة من الأراضي.

لقد مرت الدولة القومية بصعوبات جمة قبل أن تصل إلى وضع سمح لها بأن تدعي بأنها تمثل الشعوب والجماعات الإنسانية التي حكمتها، وتطالب الدول الأخرى بالاعتراف باستقلالها وسيادتها وبالحدود السياسية التي رسمتها لنفسها. وفي الواقع لم تنجح تلك الدولة في تحقيق أهدافها السياسية وغير السياسية على الساحتين الداخلية والخارجية إلا بعد أن استكملت تقريبا عملية بناء ثقافة وطنية مشتركة، وقامت بخلق هوية وطنية جماعية جامعة. وبينما قام البناء في الداخل على أساس وحدة اللغة والتراث والتاريخ والموقع الجغرافي، فإن البناء في الخارج قام على أساس الاعتراف المتبادل بحقوق سيادية وحدود سياسية، واحترام المصالح الخاصة لكل دولة من الدول، وإقامة علاقات تجارية وغير تجارية بين الدول المتجاورة ذات فوائد مشتركة أو متبادلة.

جاءت الحروب الدينية في أوائل القرن السابع عشر على شكل عاصفة قوية ومخيفة تسببت في قتل الملايين من الناس في العديد من الدول الأوروبية، وتدمير مئات القرى والمدن والأماكن التاريخية، واقتلاع جذور العديد من المفاهيم والمعتقدات والمواقف والولاءات التي سادت غالبية البلاد والشعوب الأوروبية في حينه. ولقد كانت حركة الإصلاح الديني المناوئة للكنيسة الكاثوليكية بشكل عام، والرافضة للكثير من تعاليمها الدينية وممارساتها الدنيوية بشكل خاص، هي السبب الأهم لوقوع تلك الحروب. ولقد انتهت الحروب الدينية في منتصف القرن السابع عشر بعد ثلاثين سنة متواصلة من القتل والدمار، مؤدية بذلك إلى انتهاء سيطرة الدين على السياسة وعلى المجتمع الأوروبي، وفصل الدين عن الدولة، وتأسيس عدة مذاهب دينية مختلفة تحت مظلة الديانة المسيحية.

كانت الحروب الدينية، ورغم ما تسببت به من قتل ودمار واسع، فرصة سياسية استغلها ملوك وأمراء أوروبا لتعزيز استقلالهم عن الكنيسة الكاثوليكية وإحكام قبضاتهم على البلاد والشعوب والجماعات التي خضعت لسيطرتهم، حيث قاموا بالعمل على صهر تلك الشعوب والجماعات في بوتقة اجتماعية - ثقافية واحدة ذات صفات مميزة. ولقد كانت اللغة والدين والتاريخ المشترك والمصالح الاقتصادية والتواصل الجغرافي والرغبة الجامحة في التخلص من هيمنة الكنيسة هي أهم العوامل والقوى التي دفعت في اتجاه تشكيل دول قومية مستقلة. ومما ساهم في إنجاح هذا التوجه وتدعيمه، وقوف المثقفين إلى جانب الملوك والأمراء وذلك أملا في التخلص من بطش وجهل الكنيسة الكاثوليكية والحصول على حرية الرأي والفكر، ومن أجل إحياء الثقافات واللغات المحلية واستبعاد اللغة اللاتينية، إي لغة الكنيسة الكاثوليكية. ومن خلال هذا التعاون بين الحكام والمثقفين، والتقاء مصالح غالبية الملوك والأمراء الأوروبيين مع بعضهم البعض ومع طبقة التجار والمهنيين، قامت الدولة القومية ونجحت في تشكيل كيان سياسي مستقل، وبناء ثقافة وهوية خاصة، وغرس إحساس جديد لدى مختلف الشعوب الخاضعة لهيمنتها بالانتماء لوطن واحد وثقافة مشتركة.

ومن أجل الإسراع في تعزيز الاستقلال الوطني والتجانس الثقافي داخل حدود الدولة الواحدة، قامت الدولة القومية، وبالتعاون من الدول الأخرى بإجراءات سياسية وسن قوانين محددة، كان من أبرزها:

1- تبني مذهب ديني واحد يكون بمثابة دين رسمي للدولة، مما جعل الدين يصبح خاضعا للسلطة السياسية وليس العكس، وجزءا لا يتجزأ من ثقافة وهوية الدولة القومية الجديدة.

2- فصل الدين عن الدولة، أي استبعاد الدين ورجال الدين عن السياسة، وعدم السماح للمؤسسة الدينية بلعب دور سياسي في حياة الناس، وهذا جعل الدين يتحول من نظام مهيم على الحياة إلى نظام اجتماعي في خدمة الحياة، وحرر بالتالي الإنسان الذي كانت حياته في ظل هيمنة الكنيسة الكاثوليكية قد سخرت لخدمة الدين، حيث أصبح الدين في المقابل نظاما حياتيا مسخرا لخدمة الإنسان.

3- السماح لمواطني الدولة الذين اعتنقوا مذهباً دينياً مختلفاً عن المذهب الرسمي المعلن للدولة الجديدة بالهجرة إلى دول أخرى يسود فيها مذهبهم كدين رسمي، وقبول مهاجرين من دول أخرى ممن اعتنقوا مذهبها الديني، وذلك بهدف توحيد المعتقد الديني لمواطني كل دولة.

4- توقيع معاهدة دولية (معاهدة وستفاليا) في عام 1748 تم بموجبها التصديق على مبدأ فصل الدين عن الدولة، والاعتراف بحدود سياسية وحقوق سيادية لكل دولة قومية، حيث أصبح من حق كل دولة التصرف بحرية داخل حدودها السياسية المعترف بها دولياً، ومن واجب كل دولة قومية عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

ومنذ ذلك الوقت أصبحت الدولة القومية وحدة سياسية قائمة بذاتها ولاعباً رئيسياً على الساحة الدولية، كما أصبحت الثقافة الوطنية تحتوي في داخلها الهوية الوطنية. لكن، ورغم الجهود المضنية والنجاحات الهامة في الاقتراب من خلق ثقافة وطنية واحدة في كل دولة قومية، إلا أن ما تم خلقه حقا كان مظلة ثقافية مشتركة، ليس ثقافة وطنية واحدة. وكما أشرت في العديد من الكتابات والدراسات عبر السنين لم يكن بالإمكان في الماضي وليس بالإمكان في الحاضر أو في المستقبل خلق ثقافة واحدة متجانسة لمواطني أية دولة من دول العالم، وذلك لأن الثقافة تعكس عادات وتقاليد وسلوكيات وطرق حياة وتفكير معينة، وهذه أمور لا تسود حياة ولا تعكس سلوكيات وقناعات كل فئات المجتمع الواحد، أي كان المجتمع، وأي كانت عقيدته الدينية أو نظامه السياسي، وذلك بسبب تباين مستويات تعليم واختلاف تجارب وظروف حياة مختلف فئات المجتمع.

فالفقراء وعمال الزراعة على سبيل المثال لهم عاداتهم وتقاليدهم وسلوكياتهم وطريقة حياتهم وتفكيرهم الخاصة بهم، وحتى رموزهم وأحلامهم وهمومهم التي تختلف كثيراً وأحياناً نوعياً عن عادات وتقاليد وطرق حياة وأحلام وهموم الأغنياء وسكان المدن. ولذا فإن الهوية الوطنية لا تعكس بالضرورة وجود ثقافة وطنية، إذ ترتبط الهوية الوطنية عادة بشعارات سياسية محددة، وتميل نحو التمسك برموز تاريخية معينة، وتتبنى الدفاع عن حدود سياسية وانجازات مجتمعية وقضايا مميزة.

اليوم، تأتي العولمة لتقلب معظم الأمور رأساً على عقب من خلال التشكيك في مقومات الدولة القومية، والعمل على انتهاك سيادتها السياسية، وإضعاف قدراتها الاقتصادية على التحكم في مواردها الطبيعية والبشرية، وحرمانها من حرية التصرف تجاه مواطنيها كما تشاء. ولقد كان من نتيجة هذا التطور دخول الثقافة الوطنية والهوية القومية في أزمة خانقة، وذلك لأن الكثير من الشعارات الوطنية القديمة التي تأسست عليها أصبحت عرضة للسخرية بعد أن تم كشف زيفها، كما أصبحت الرموز الهامة، خاصة بالنسبة للشباب والأطفال رموزاً عالمية وليست وطنية أو ماضوية. ومن أمثلة ذلك ميل الشباب والأطفال عموماً نحو إتباع فنانيين وممثلين ورياضيين عالميين لا علاقة لهم بالوطن الذي يعيش الشباب والأطفال فيه ومن المفروض أنهم ينتمون إليه. وهذا يعني أن دخول الدولة القومية في أزمة، يجعل من شبه المستحيل حماية الثقافة الوطنية أو الهوية القومية من الغرق في نفس الأزمة، ويتطلب بالتالي إعادة النظر في مكونات الدولة القومية ومقوماتها كمقدمة لإعادة هيكلة الثقافة الوطنية والهوية القومية.